Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠٧٢٠٠٨ / ١٤٠٠٧٢٠٠٤
J . S . C

شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

السـادة / البورصـة المصريـة .

تحيـة طيبة . . . وبعـد

*** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .*

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : ٩/ /٢٠٢٢
* الزهراء *

رئيس القطـاع المالى

[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

شركة مطاحن مصر العليا
القطاع المالى

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ – ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣– ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣–ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ – ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

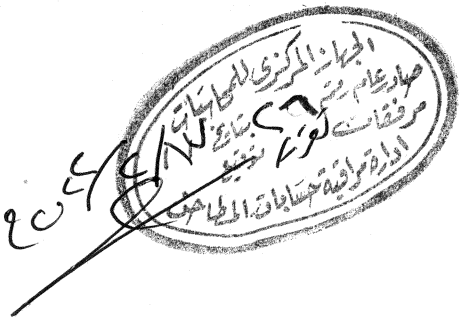

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــــارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة .... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً فى ١٧ / ٢ /٢٠٢٢
أحمد

جهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
مطاحـــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة

لشركة مطاحن مصر العليا فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليـــا (ش.م. م) وشركة وادي الملوك (ش . م . م) خاضعا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنـــا بفحصـنا المحـدود طبقـاً لمعيـار المراجعـة المصـري لمهـــام الفحـص المحـدود رقـم (٢٤١٠) "الفحـص المحـدود للقـوائم الماليـة الدوريـة للمنشـأة والمـؤدى بمعرفـة مراقـب حسـاباتها" ويشـمل الفحـص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفى حدود أسلوب الفحص المشار إليه تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٢٢٣,٥ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٥٨,٢ مليون جنيه) ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي :

تضمنت حسابات الأصول الثابتة بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :-

- تم حساب أهلاك الأصول الثابتة بنحو ٦,١٩٥ مليون جنيه تقديري بواقع ٥٠% من قيمة أهلاك الأصول الثابتة المحسوب فى ٢٠٢١/٦/٣٠ (بالإضافة الى اهلاك الاضافات دون مراعاة استبعاد أهلاك الأصول التي انتهى عمرها الإنتاجي) .

يتعين بحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الدراسة.

- مخالفة بعض إضافات الأصول الثابتة خلال الفترة لمعايير المحاسبة المصرية ومن امثلة ذلك ما يلى :
  - تضمنت إضافات الأصول مباني (خزان ترسيب ودورات مياه مطحن حورس) بنحو ٦٠,٤ ألف جنيه بالخطأ وصحتها مصروفات (قيمة أجور و اضافى وبدلات).
  - تم اضافة نحو ٥,٣٢٣ مليون جنيه بالأصول الثابتة -آلات ومعدات قيمة أعمال تطوير مطحن فرشوط دون استبعاد القيمة الدفترية للأجزاء المستبدلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - فقرة (١٣، ٦٧ ،٧٠).
  - تم اضافة نحو ٢٠٤ ألف جنيه الأصول الثابتة-آلات ومعدات قيمة (آلات ومعدات خاصة بورشة قنا وبنكر اسنا ، ورشة طهطا) سبق تعليتها بالخطأ لحساب الأصول الثابتة - عدد و أدوات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ دون مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) - السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء فقرات (٤٢ ، ٤٦) .

يتعين إجراء التصويب اللازم وتأثير الحسابات المختصة ، والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها عاليه.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها ما يلى :
  - لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ وقد سددت عنها الشركة مبلغي(٧٩٤٠٣٥ جنيه في ٢٠٠٩/٥/٢٣ ، ومبلغ ٢٠٠٧٧٨ جنيه في ٢٠١٥/٥/١٠) وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن ، ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر وضع يد ورثة/سليمان أحمد سليمان وهي من ضمن مساحة تلك الزوائد .

- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله إلى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ ولم يتم تحرير العقد حتى تاريخه.
- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها. وتحرير عقد البيع للمساحات المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة .

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلى:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان

ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وأدى كوم أمبو مؤجلة جلسة ٢٠٢٢/٢/٢٣ أحالة للدائرة الثالثة.

- أقيمت دعوى من أحمد الراوي عامر ضد الشركة برقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا يطلب فيها تثبيت ملكيته لمساحة ٦س ٢٣ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/٢/١٠ للتقرير .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية للحفاظ علي أصول الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا .

يتعين تحديد أسباب عدم الاستفادة من الأرض في الغرض المخصص من أجله مع متابعة الإجراءات القانونية وإجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .

- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقود بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

تضمنت الأصول الثابتة بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :-

- لازالت الشركة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية ، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الشقق للحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى:

- نحو ٤٦٧,٧ ألف جنيه قيمة سيارة شيفروليه دوبل عجل خلفى تم استلامها وترخيصها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٢.

يتعين تعليتها لحساب الأصول الثابتة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- نحو ١٦,١٨٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مبنى ادارى لقطاع الأقصر ومخازن والمسددة منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والتي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة أخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع ، وتم إسناد المخطط العام والتصميمات الهندسية واستخراج القرار الوزاري والتراخيص وإعداد الرسومات المعمارية والتنفيذية للمشروع الى مكتب كونكت وتم إثباتها فى كشوف الجرد فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين إضافة قيمة تلك الأرض على حسابات الأصول وموافاتنا بالخطوات التي قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (الجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ إلى السيد اللواء محافظ قنا و حتى تاريخه لم يتم البت فى اعتراض الشركة .
- نحو ١٧,٦ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخه لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر على سعر المتر.

يتعين متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- بلغ رصيد حساب استثمارات عقارية بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٣٦,٤٩٩ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٨,٥١٤ مليون جنيه) تضمنت نحو ٢,١٤٠ مليون جنيه تكلفة عدد ٨ وحدات أدارية بعمارة المزلاوي بسوهاج غير مستغلة.

يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال هذه الوحدات بما يعود بالنفع علي الشركة وما لذلك من اثر على نتائج الأعمال.

تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٥٧,٦ مليون جنيه فيما عدا مخزون الانتاج التام وتبين ما يلى :

شركة مطاحن مصر العليا :

- بلغ المخزون الراكد في ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقاً لحصر الشركة نحو ٢٨٠,٣ ألف جنيه .

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي لتلك الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة حوالى ١١٨,٥٦٠ ألف طن

وفقاً لما ورد بالإيضاحات المتممة ولم تتضمن قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع ، وكذا نحو ٣٦,٥٦٧ مليون جنيه تمثل تكلفة مخزون الخامات من الاقماح المستوردة لكمية حوالي ٦٥٥٢,٨ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك تم اثباتها وفقا للارصدة الدفترية.

يتعين وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للإقماح ملك الهيئة والشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية والإفادة.

- تضمن حساب مخزون أنتاج تام نحو ٢,٩ مليون جنيه بالخطأ قيمة عدد ١٤ محل بعمارة المزلاوى وصحته حساب استثمار عقارى حيث صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٠/١٤/١٦ بالموافقة على طرح تلك المحلات بالبيع او التاجير وقد تم تاجير تلك المحلات عن طريق المزاد العلنى بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٨ .

يتعين اجراء التصويب اللازم.

شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة:

- ظهر رصيد حساب الخامات بنحو ٣٨٢٠٩٩٩٨ جنيه بالخطأ وصحته ٣٨٣٥١٣١٧ جنيه بفرق بالنقص ١٤١٣١٩ جنيه .
- ظهر رصيد حساب مخزون انتاج تام بنحو ٣٦٥٩٣٤٦ جنيه بالخطأ وصحته ٣٦٠٣٧٦١ جنيه بفرق ٥٥٥٨٥جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- بلغت صافى ارصدة الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ رصيد دائن بنحو ٢١٠,٣٧٦ مليون جنيه لم نتحقق من صحة تلك الأرصدة والتى لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية وقد تبين الاتى :
- تمت المطابقة على الأرصدة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ وقد أسفرت عن ما يلى :
  - وجود فرق بنحو ٦٩,٥٧١ مليون جنيه بين الرصيد المستحق للهيئة العامة للسلع التموينية بالمطابقة البالغ نحو ٢٢٠,٤٨٦ مليون جنيه والرصيد الدفترى بالشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغ نحو ١٥٠,٩١٥ مليون جنيه .
  - لم يتم اثبات نحو ١٢٩٥ مليون جنيه بحساب مصروف الخامات قيمة طحن كمية حوالى ٢٥٩ الف طن قمح مختلف الدرجات .
  - لم يتم اثبات نحو ١٢٠٨ مليون جنيه بحساب مبيعات انتاج تام قيمة مبيعات كمية حوالى ١٩٣,٢١٣ الف طن دقيق (المطحون)

- لم يتم اثبات نحو ٩٢,٣ مليون جنيه بحساب مخزون انتاج تام قيمة كمية حوالى ١٤,٧٧١ الف طن دقيق بلدى .
- تضمنت المطابقة غرامات تموينية بنحو ٤,٩٤٠ مليون جنيه لم يتم تحميلها على المصروفات فى تاريخ المركز المالى وقد تحفظت الشركة عليها بالمطابقة المذكورة .

- قامت الشركة بطحن كمية ٢٥٥,٨ ألف طن قمح مختلف الدرجات خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نتج عنها كمية ٢٠٥,١٢٦ ألف طن دقيق لم تقم الشركة باثبات الكميات المطحونة من الاقماح والكميات المنصرفة من الدقيق للمخابز والمستودعات بالحسابات المختصة طبقا للقرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١.
- صدر التوجيه الوزارى رقم (٢٨) فى ٢٠٢١/١١/٢٥ بتحديد سعر القمح مختلف الدرجات المسلم للمطاحن التموينية بمبلغ ٥٥٢٥ جنيه/طن وتحديد سعر بيع الطن من الدقيق التموينى بمبلغ ٦٩٠٠ جنيه قائم .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما اسفرت عنه المطابقة سالفة الذكر من نتائج مع متابعة موقف تلك المبالغ مع الهيئة العامة للسلع التموينية وموافاتنا بأخر مستجدات طبقاً للتوجيهات الوزارية فى هذا الشأن.

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض بشركة مطاحن مصر العليا في٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلى :-

- تضخم مديونية بعض عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% والنخالة(ايجبت افريقان، شركة الاهرام للمجمعات ، التيسير للمطاحن ، محمد نصر الدين ، .....) نتيجة عدم تحصيل كامل مستحقات الشركة طرفهم ، وكذا اجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة للصوامع والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٢,٧ مليون جنيه .

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة.

- نحو ٣٠ الف جنيه باسم/ احمد ابو زيد قيمة المتأخرات عن سداد بعض الدفعات المستحقة الخاصة بالمحال ارقام ١١،١٢ بعمارة الشركة ببرج فرشوط .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة طرف المشترى ، والالتزام بشروط التعاقد واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة طرف الغير.

- نحو ١,٢٣٥ مليون جنيه قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها احكام لم تنفذ ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ١,٩٤٤ مليون جنيه وتبين الاتى :
  - تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.
  - قيام العميل / احمد عبد المطلب بسداد مبلغ ٧٠٩,١ ألف جنيه خلال فترة المركز المالى والذى تم تخفيض مديونيته بالمبلغ دون مراعاة اثر ذلك على مخصص الاضمحلال .

يتعين اجراء التصويب اللازم و الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلى :

- بلغت ارصدة العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغة نحو ٧٠,٢٢٧مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ٢,٢٧٠مليون جنيه) وقد تبين من المراجعة ما يلى :
- تم اجراء مقاصة بين حسابات العملاء المدينة والبالغة نحو ٩٠,٠١٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ١٧,٥١٥ مليون جنيه بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية معيار رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة رقم (٣٢) والتى تنص "على المنشاة الا تقوم بإجراء مقاصة بين الاصول والالتزامات".

يتعين اجراء التصويب اللازم حتى تظهر الحسابات على حقيقتها والالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها .

- بلغت مديونية مندوبي البيع - المعينين بالشركة - بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥٦,٦٩٢ مليون جنيه تمثل نحو ٨١% من راس المال المصدر والمدفوع للشركة والبالغ ٧٠ مليون جنيه، وبزيادة نحو ١٠,٩٨٣ مليون جنيه عن قيمة المديونية المستحقة فى ٢٠٢١/٧/١ والبالغة نحو٤٥,٧٠٩مليون جنيه نتيجة عدم سداد كامل المسحوبات واوراق القبض المستحقة .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين ودراسة اسباب تضخم وزيادة مديونية بعض مندوبى البيع وذلك لتوفير السيولة بالشركة والحفاظ على اموال الشركة.

- عدم وجود سياسة فعالة من ادارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف بعض مندوبى البيع حيث انها فى تزايد بشكل واضح نتيجة عدم تناسب المسدد مع قيمة المسحوبات .
- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة ببعض عملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة .

يتعين العمل اعادة النظر فى نظام البيع والتعامل مع المندوبين وسياسية الشركة الائتمانية فى ظل زيادة مديونياتهم حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء .

- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع (خالد عفيفى ، سامح ابو اليزيد ، حسام المهدى ، احمد على لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين .

يتعين بحث ما سبق وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات.

- مازالت حسابات العملاء تتضمن نحو ١٠,٥٨٨ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع حيث تبين انخفاض مسحوبات بعضهم وتوقف البعض الاخر عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، وبيانها كما يلى :-

- نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب الحسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية:-
  - جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات.
  - جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ الف جنيه) غيابي سنتين.
  - جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات.
- وبالرغم من صدور احكام قضائية ضد المندوب حسن عبود الا ان الشركة حتى تاريخ الفحص في ٢٠٢٢/١/٢٥ لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين ،

وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين للمطالبة بصرف التعويض.

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر٢٠١٨، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس الادارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة بالقضية رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣١ ادارى ثانى اكتوبر وتم اخلاء سبيلة من النيابة العامة والقضية قيد التحقيق .
- نحو ١,٧٦٢مليون جنيه طرف المندوب اسماعيل مصطفى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة حولى ١٣٠ طن وعدم تناسبها مع المديونية المستحقة طرفة ، حيث أوصت لجنة التسويق الفرعية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ بعدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المندوب والتعامل معه بمعدل ١٠ طن بعد سداد قيمتها وتجدد بذات الكمية ، وقد وافق مجلس الادارة بالقرار رقم ٢٠١٩/٧/١٥ بجلستة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ على وقف اتخاذ الاجراءات القانونية ضدة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب مع موافاتنا بما تسفر عنه نتائج التحقيق مع المندوب مصطفى عبود.

- تضخم أرصدة بعض عملاء الادارة (تسويق الارز ، ابناء الصعيد ، الشروق ، مخابز القاهرة الكبرى ، احمد بيومى ٠٠٠٠٠) في ٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية ، وعدم الالتزام بشروط السداد ، الامر الذى يؤثر على السيولة النقدية والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٩,٧٣٦ مليون جنيه ، ويتصل بذلك توقف كل من العميل/ السيد نجدى فى ابريل ٢٠٢١ ، والعميل / احمد بيومى فى يونيو ٢٠٢١ عن سحب منتجات الشركة

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء ووضع شروط للسداد والالتزام بها ، و أخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة ، لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- مازالت عملاء الادارة تتضمن نحو ١,٦٢٩ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض العملاء الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها احكام ولم تنفذ ، وبعضها متداولة ، والبعض الاخر لم يتخذ بشأنها اجراءات قضائية .

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة ، مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال ارصدة العملاء.

- بلغت اوراق القبض فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢,٤٤٦مليون جنيه منها نحو ٢٣,٧٨٩ مليون جنيه تخص مندوبى البيع بنسبة ٧٣,٣ % وتبين من الفحص الاتى :
  - تأخر بعض مندوبي البيع وبعض العملاء (حسام المهدي، محمد جمال)في سداد قيمة اوراق القبض المستحقة بالرغم من استحقاق اجلها وتم جدولة بعضها للسداد النقدى وبلغت قيمة الاوراق غير المسددة وفقا لتواريخ استحقاقها نحو ٣,٣٠٧مليون جنيه تم سداد نحو ١٠٩ الف جنيه منها بعد تاريخ المركز المالى .
  - اظهر محضر خزينة الايرادات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وجود بعض الشيكات مسحوبة على بعض العملاء ومندوبى البيع حل اجل استحقاقها ولم تقدم للبنك بلغ قيمتها نحو ١٠,٣٨١مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها الى شهر يونية ٢٠٢١ وبلغ الغير مسدد منها نحو ٤,٩٠٣ مليون جنيه وذلك حتى تاريخ الفحص فى ٢٠٢٢/١/٢٥ .

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة اوراق القبض في تواريخ استحقاقها و أثر علي السيولة النقدية بالشركة وموافاتنا واسباب عدم تقديم تلك الشيكات للبنك.

- ترتب على توسع الشركة فى البيع الاجل وعدم تحصيل المديونيات المستحقة الى ظهور بعض مخاطر السيولة ومن مظاهر ذلك ما يلى :-
  - انخفاض رصيد النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ لنحو ١٣,٣٧٠ مليون جنيه بانخفاض نحو ٢٠,٣٩٤ مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢١/٧/١ والبالغ نحو ٣٣,٧٦٤ مليون جنيه بنسبة انخفاض بلغت نحو ٦٠,٤ % .

- اظهرت قائمة التدفقات النقدية نتائج انشطة التشغيل بالسالب بنحو ٢٠,٣٢٩ مليون جنيه الامر الذى يشير الى عدم قدرة انشطة التشغيل على توفير السيولة لسداد الالتزامات المتدولة للشركة.
- ظهور ارصدة بعض حسابات الشركة لدى البنوك دائنة نتيجة الاعتماد على التسهيلات الائتمانية لتوفير احتياجاتها ومن مظاهرذلك ما يلى :
  - ظهرت حسابات الشركة ببنكى (قطر الوطنى ٦ اكتوبر ، بنك مصر) دائنة دفترياً بنحو (٦٤ الف جنيه، ١,٦١٤ مليون جنيه على التوالى).
  - ظهر حساب البنك الاهلى المصرى (تسيهل) دائن فعليا بنحو ٢,٤٢١ مليون جنيه وفقا لكشف حساب البنك وتكبدت الشركة نحو ٧٧ الف جنيه فوائد مدينة.

يتعين بحث ما سبق مع ضروررة العمل على تحصيل المديونيات طرف مندوبين البيع والعملاء لما لذلك من اثر على توفير السيولة وتوفير احتياجات الشركة وتجنب تعرضها للمخاطر .

- بلغ مجمع اضمحلال حسابات العملاء بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢,٢٧٠ مليون جنيه هو نفسه رصيد ٢٠٢١/٦/٣٠ معلى بصورة اجمالية دون وجود دراسة تحليلية بمعرفة إدارة الشركة لهذا المجمع في ضوء الالتزامات المحتملة.

يتعين بحث ودراسة قيمة المجمع ، والإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية بناء علي دراسة تحليلية لاضمحلال المدينين .

- تضمن رصيد حساب مصروفات مدفوعة مقدما بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٦٥,٧ الف جنيه باسم المصرية للتامين التكافلى بالخطأ و صحته نحو ٤٤,٨ الف جنيه بفرق نحو ٢٠,٩ ألف جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- بلغ رصيد حساب مدينو بيع اصول بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٢٩٦,٢ ألف جنيه تمثل باقى الاقساط الشقق المستحقة على بعض العاملين بالشركة بعمارات الشركة المختلفة باسوان شاملة قيمة المصروفات الادارية يقابلها ايرادات اعوام لاحقة (مصروفات ادارية) مدرجة بحساب ارصدة دائنة متنوعة بنحو ٧٣٨ ألف جنيه .

يتعين دراسة ما سبق واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء الدراسة .

تضمن حساب إيرادات مستحقة التحصيل بشركة مطاحن مصر العليا ما يلي :

- نحو ٥٥٨ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري بعض مواقع الشركة المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الآخر ترك العين .
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، وتم عمل معارضات ومحدد لها جلسات بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٣ - ٢ ٢٠٢٢/٧/ ٣، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه .
- نحو ٦٨ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية لازالت متداولة .
- قيام بعض المستأجرين المتوقفين عن السداد (مول الغردقة ، طهطا)بسداد نحو ٢٣٦ ألف جنيه من قيمة المستحق طرفهم ولم يتم تأثير مجمع اضمحلال (إيرادات مستحقة التحصيل) بذلك .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول و برج طهطا والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة متابعة الإجراءات القانونية و اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة وإعادة النظر فى قيمة مجمع الاضمحلال.

تضمنت الأرصدة المدينة المتنوعة بشركة مطاحن مصر العليا ما يلي :

- نحو ٦٦٣,٩ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣) والواردة بها المطالبة من مديرية التموين

والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومؤجلة لدور يناير ٢٠٢٢ اداري و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧.

- نحو ٧٧٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد .
- نحو ٧٧,٧ الف جنيه قيمة مديونية مستحقة على بعض سائقي سيارات النقل بقطاع الحركة والنقل بقنا وإدارة الحركة والنقل بأسوان عجز وقود والناتج عن صرف كميات من السولار تفوق الاستهلاك المقرر طبقاً للمعدلات النمطية لكل سيارة .
- نحو ٥٣,٢ الف جنيه باسم السيد / روماني صموئيل شاكر قباني مطحن حورس و الذى يمثل باقى عجز توريد تحصيل رسوم تمرير سيارات النخالة الخشنة.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات. ، مع العمل على تسوية وخصم عجز الوقود أولاً بأول تفاديا لتراكم قيمة العجوزات على السائقين حفاظاً على أموال الشركة .

تضمنت الأرصدة المدينة الاخـــرى بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى:-

- نحو ٦٧٦ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات مستأنف الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ بتاريخ قيد في ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية وإجراء التسويات في ضوء ذلك.

- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز (سائق) قامت الشركة برفع دعوى برقم/١٤١٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/٦ بالحبس ثلاث سنوات، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوقها لدى السائق ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

- تم تقييم أرصدة العملات الأجنبية بالبنوك بشركة مطاحن مصر العليا بنحو ٢,٥٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ وفقا للأسعار المعلنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بفرق نحو ٨١ ألف جنيه عن الاسعار المعلنة فى تاريخ المركز المالى بالمخالفة للبند (أ) من الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يقضي بأنه " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال".

يتعين إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ إعداد المركز المالي تطبيقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة.

- بلغ رصيد الاحتياطيات بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢٦,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٦٦,٤% من راس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه علما بان راس المال المصرح به ٢٠٠مليون جنيه وذلك بخلاف صافى ربح العام البالغ نحو ١٣٦,٦مليون جنيه .

يتعين دارسة ما سبق فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

- ظهر حساب حقوق الأقلية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٥١,٠٢١ مليون جنيه دون ان تتضمن نصيبهم فى ربح شركة وادى الملوك حيث تم ادراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم ، وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة ، فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "أ ت ٩٤ " من ملحق المعيار.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٤,٨٤٥ مليون جنيه والذى نرى عدم كفايته فى ضوء وجود مطالبات وفروق ضريبية كما يلى:-
  - نحو ١١,٥٧٨ مليون جنيه قيمة فوائد تأخير عن الاعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١/٢٠١٢ تم الطعن بالمحكمة امام القضاء الإدارى للاعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ اما عامى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تم احالتها الى اللجنة الداخلية المتخصصة رقم ١٣ .
  - نحو ٥٢,٤١١ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ جارى فحصها بمعرفة لجنة الطعن عن البنود المعترض عليها من قبل الشركة .
  - نحو ٨٦,٨٦٧ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ جارى فحصها بمعرفة اللجنة الداخلية المتخصصة رقم ١٣.

- نحو ٦٦,٩٥١ مليون جنيه فروق فحص عن الاعوام ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ تم احالتها الى اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين.
- نحو ١٠٤,٣٨٣ مليون جنيه قيمة مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ تم حسابها تقديريا من قبل مصلحة الضرائب وتم الطعن امام لجان الطعن و تم إحالتها لإعادة الفحص بمعرفة اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين.
- نحو ٦,٣ مليون جنيه قيمة عدد(١) قسط متبقى عن فروق فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامى ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ بناء على موافقة الشركة عن تلك الفروق والتى تنتهى فى يناير ٢٠٢٢ ويتم سدادها من المخصص
- يوجد منازعة قضائية بين الشركة ومأمورية الضرائب على المبيعات عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ومن ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢/٢٠١١ .

يتعين إعادة دراسة المخصص و تدعيمه فى ضوء ما سبق الإشارة اليه.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ ٣٠ مليون جنيه يتمثل فيما يلي :

- مبلغ نحو ١٦ مليون جنيه لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو بأسوان او سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومحدد لها جلسة ٢٠٢١/١٠/١٢ لتقديم المستندات.
- مبلغ ١٤ مليون جنيه مكون لمواجهة مطالبات الشركة التجارية لتنمية الصادرات وهو محل طعن بالنقض رقم ٥٨٨٥/٥٩٤٤ لسنة ٧٤ ق. نقض تجارى وصدر الحكم رقم ٨/٦٩٠ ق .ش .عالي شمال القاهرة بجلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦ الذي قضي برفض استئناف الشركة التجارية وتأييد الحكم المستأنف لصالح الشركة ولم تحدد جلسة حتى تاريخه .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية وإعادة النظر في تلك المخصصات بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة.

- بلغ مخصص اضمحلال العملاء بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٩٤٤ مليون جنيه وهو نفس رصيد المخصص فى ٢٠٢١/٦/٣٠ دون اجراء دراسة له فى تاريخ المركز خاصة فى ضوء التغيرات التى طرأت على بعض الارصدة المتوقفة .

يتعين دراسة ما سبق واجراء التصويب اللازم .

- بلغ رصيد المخصصات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٩٧٩ مليون جنيه دون تغيير عما كان عليه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ودون اجراء دراسة فى تاريخ المركز المالى والذى نرى عدم كفايته خاصة فى ظل وجود نزاعات ضريبية (ضرائب دخل) نحو ٢٠٤ مليون جنيه.

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن.

- تضمنت الأرصدة المدينة بحسابات الموردين بشركة مطاحن مصر العليا (الشركة الشرقية للغزل والنسيج ، مكتب مجدي الهندسى للتوريدات الكهربائية ،.....)نحو ٧٤٣,٧ ألف جنيه رغم قيامهم بتوريد مشمول أوامر التوريد ولم تقم الشركة بتسويتها فى تاريخ المركز المالى .

يتعين إجراء التسويات اللازمة علي الحسابات المختصة .

- تضمنت حسابات الموردين بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نحو ٢٧,٧ الف جنيه (رصيد مدين) باسم/شركة بيكمان ايجيبت قيمة جهاز رطوبة سريع تم فحصه واستلامه واضافته للمخازن فى ٢٠٢١/١١/٢٢ .

يتعين تسوية حساب المورد على الحسابات المختصة .

- ظهر رصيد حساب ضرائب تتحملها الوحدة بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٩,٣٨٠ مليون جنيه يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق أدارى ، ٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير ، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات ، وتبين ما يلى :

  - لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالإحكام الصادرة لصالح الشركة حتى تاريخ الفحص فى ٢٠٢٢/٢/٨ بالرغم من صدور الصيغة التنفيذية للإحكام التى لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربط الصادر بعد قرار التعديل .
  - عدم ورود اى مطالبات للشركة من مصلحة الضريبة العقارية فيما يخص الوحدات التى صدر بها احكم لصالح الشركة.

يتعين بحث ما سبق والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالإحكام و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك على الحسابات ذات الصلة .

تضمنت الأرصدة الدائنة الاخرى بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :

- نحو ١,٧ مليون جنيه (قيمة ما امكن حصره) تمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات ولم تسدد .

يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- نحو ١٣٨,٦ الف جنيه باسم حساب /الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ كما لم يتم اجراء مطابقات على رصيد الحساب في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين ضرورة اجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة واجراء ما يلزم من تسويات .

- لم يتم تخفيض الحساب بنحو ١٨٣,٢ الف جنيه قيمة مصاريف إدارية وايرادات أعوام لاحقة لعمارات الشركة المختلفة تخص الفترة مقابل تعلية الإيرادات المتنوعة .

يتعين اجراء التصويب اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة

- نحو ١٠٤,٩ ألف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وايجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة .

يتعين بحث هذه المبلغ وإجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ٢٧,٦ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من بعض البنوك (بنك مصر ، البنك الأهلي المصرى ، بنك الاستثمار القومي) بعضها يرجع الى عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- نحو ٧٩١,٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٥٥,٦ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة نحو ٣,٢ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٥٢,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٦,١% وقد تبين الاتي :

- ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٢٥,٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٥,٣% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ٧١,٧ مليون جنيه .
- تضمنت شركة مطاحن مصر العليا ما يلى :
  - أسفرت نتائج اعمال نشاطى الخبز ، التخزين خلال الفترة عن خسارة نحو ٤,٣ مليون جنيه ، ٤٠٦,٠٧ ألف جنيه على التوالي .
  - نقص كميات القمح المطحون لانتاج دقيق تموينى استخراج ٨٢% خلال الفترة البالغة ٥٠٣٠٠١ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ١١٧٧٥ طن والبالغة ٥١٤٧٧٦ طن بنسبة نقص ٢,٣% وما تر تب على ذلك من أثار على قائمة الدخل .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من أنشطتها الرئيسية .

- اسفر نشاط التشغيل للغير بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن خسارة بلغت ٨٨٣,٣ ألف جنيه .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج اعمال الشركة من انشطتها الرئيسية.

- تمسك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نظام تكاليف لا يفى بالغرض منه حيث تمسك الشركة نظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي الأنشطة ويتضح ذلك مما يلي :
  - مازالت الشركة لم تقم بإظهار التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية
  - لم نتمكن من تحديد ما يقابل بعض ايرادات الخدمات المباعة من تكاليف حتى يمكن الحكم على إقتصاديتها ومن امثلتها نشاط التخزين وبلغت ايراداتها نحو ١,٥ مليون جنيه .

يتعين تطوير نظام التكاليف حتي يمكن الحكم من خلاله علي أنشطة الشركة وتصبح أداة فعالة بقياس التكاليف وقياس الإنحرافات ومساعدة إدارة الشركة علي إتخاذ القرارات المناسبة .

- عدم التزام شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسب الاستخراج النمطية للدقيق استخراج ٧٢% الخاص بها حيث بلغت ٧٥,٩% للدقيق خاصة وان العميل / مصنع مكرونة كوين قام بخصم مبلغ ٤٣٢٢٧ جنيه من مستحقات الشركة خلال الفترة قيمة غرامة مخالفة مواصفات و تحليل عينات وفروق اوزان نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة بالدقيق المنتج عن المواصفات القياسية .

يتعين الالتزام بنسب الاستخراج النمطية للدقيق حفاظاً علي جودة منتجات الشركة والمواصفات المطلوبة حتي لا تتعرض الشركة لأي غرامات نتيجة ذلك .

اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة مطاحن مصر العليا عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :

- تضمنت مصروفات الفترة مبالغ مقيدة تقديرياً بنحو ٤٠,٢٣٠ مليون جنيه قيمة (أجور نقدية ومزايا عينه ومصرفات صيانة وبريد وكهرباء ومياه وضرائب عقارية) .

يتعين حصر المصرفات الفعلية وإجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.

- لم يتم تعلية إيرادات الفترة بنحو ٥٤٦ ألف جنيه قيمة بعض الإيرادات المستحقة (الغير مسددة) عن إيجار بعض وحدات الشركة (مول الغردقة ، أبراج طهطا ، فرشوط ، عمارة المزلاوى)، وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧ ،٢٨) بشأن اتباع أساس الاستحقاق والجدول التالى يوضح ذلك :

يتعين متابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الإيجارات المتأخرة، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) ما يلى :
  - نحو ١,٠٤٧مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات .

- نحو ٦١٧ ألف جنيه غرامات على مطاحن الشركة (الأقصر ، أسنا ، سيتى) نتيجة زيادة نسبة العينات المخالفة والمسحوبة بمعرفة التموين خلال الفترة طبقا للبيانات الوارد من مديريات التموين والتجارة الداخلية حيث بلغ متوسط معدل التصافى لجميع مطاحن الشركة ١٥٧,٥ ك/اردب بزيادة قدرها ٤ ك/اردب عن المعدل النمطى البالغ ١٥٣,٥ ك/اردب .

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات، وكذلك الالتزام بالقرارات التموينية ، والعقد المبرم مع وزارة التموين منعا لتعرض الشركة لغرامات تموينية .

اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :

- تم تحميل حساب المصروفات في ٢٠٢١/١٢/٣١ بمبلغ واحد مليون جنيه تمثل جزء من قيمة المكافأة السنوية للعاملين.

يتعين اعتماد تلك المكافأة من السلطة المختصة فى نهاية العام طبقاً للقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

- تضمنت المصروفات – خدمات مشتراه (تامين) مبلغ ٩٧٧٩٧ جنيه بالخطأ وصحته ٢٤٤٥٠ جنيه بفرق ٧٣٣٤٧ جنيه لايخص الفترة وصحته حساب مصروفات مدفوعة مقدما .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ١٦,١ مليون جنيه تقديرياً تم حسابها علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢١/١٢/٣١ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ٧,٩٤ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الإرباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم .

لم يتم حساب النصيب الاساسى للسهم فى الارباح فى قائمة الدخل *بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة* بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢١ .

يتعين الالتزام بالمعيار سالف الذكر .

- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى : ١٧ / ٢ /٢٠٢٢

أحمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد،،،

وكيل الوزارة
القائم باعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)

لم يتم حساب النصيب الاساسى للسهم فى الارباح فى قائمة الدخل *بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة* بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢١ .

يتعين الالتزام بالمعيار سالف الذكر .

- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى : ١٧ / ٢ /٢٠٢٢

أحمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

يعتمد،،،

وكيل الوزارة
القائم باعمال مدير الإدارة
(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفى)